الاجابة النموذجية لامتحان السنة الثالثة ليسانس lmd

المقياس : السياسات الاقتصادية في الجزائر

الجواب الأول : (10نقاط).

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية على ان هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة الا أن هذه الاخيرة تختلف من دولة الى أخرى و بالرغم من هذا الاختلاف في مضمون السياسة الاقتصادية بين الدول الا أن هذا لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بين أغلب السياسات الاقتصادية الكلية يكاد يتفق عليها معظم الاقتصاديين و يمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري **لكالدور** و هي :

1 -**البحث عن النمو الاقتصادي** : يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة لنشاط الاقتصادي و درجة تطوره ، لهذا تسعى كل الدول لتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، الا أنه يشترط أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل المنو الديمغرافي.**(2ن)**

2 -**البحث عن التشغيل الكامل** : و يقصد به زيادة العمالة و تحقيق أقصى ما يمكن من التوظيف و العمل على أدنى مستوى ممكن من البطالة.**(2ن)**

3 -**البحث عن التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)** : تحقيق توازن في ميزان المدفوعات يعبر عن بيان موجز لكل المعاملات الاقتصادية بين الدولة و العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة و تشمل هذه المعاملات الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات و جميع حركات رؤوس الأموال .**(2ن)**

4 -**استقرار المستوى العام للأسعار(التحكم في التضخم):** و هو هدف لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار عند وضع أي سياسة اقتصادية غي أي نظام اقتصادي ، فعدم استقرار الأسعار يعرض الاقتصاد لأزمات كبيرة و يلحق أضرار وخيمة على التنمية الاقتصادية.**(2ن)**.

الجواب الثاني (10 نقطة):تقييم الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر

إن سعي الجزائر إلى الإنتقال من نظام المركزي إلى نظام إقتصاد السوق لم يكن عملية سهلة أو عملية غير مكلفة لأن من معروف أن كل إصلاح إقتصادي يؤدي إلى ظهور آثار إيجابية وآثار سلبية، ومن أهم إيجابيات الإصلاحات في الجزائر:

1 -إسترجاع الجزائر لنسبة النمو الإقتصادية الموجبة حتى وإن لم تكن كافية.

2 -بروز إنتعاش خاصة الإحتياطات النقدية (23 مليار دولار).

3 -إنخفاض نسبة التضخم التي وصلت إلى 1% في سنة 2000.

4 -تمكن الجزائر من تخفيف عبء المديونية الخارجية وخاصة خدمة المديونية.

5 -تحكم الدولة الجزائرية في تخفيض نسبة السيولة إلى أقل من 30% في سنوات بعدة 1998.

6 -تمكن من تقليص العجز الحكومي أي نسبة ميزانية الدولة إلى الدخل القومي.

7 -إدماج القطاع الخاص في المساهمة في التنمية الإقتصادية.

أما السلبيات هذه الإصلاحات فتتمثل هذه الآثار خاصة في التأثير السلبي بالنسبة للجانب الإجتماعي، ونذكر أهمها:

1 -إرتفاع نسبة البطالة من حوالي 17% في المتوسط إلى حوالي 30% سنة 2002.

2 -إنخفاض وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين وذلك بسبب عدم التنسيق والترابط بين سياسة الأسعار المطبقة (التي تخضع الآن إلى قانون العرض والطلب) وسياسة الأجور التي بقيت مجمدة ولم يحصل أي إرتفاع أو مراجعة لها.

3 -ظهور بعض الظواهر مثل الفقر والحرمان بحيث بلغ عدد الفقراء في الجزائر حوالي 17 مليون وذلك استنادا إلى مؤشر البنك العالمي الذي يحدد الفقير بالشخص الذي يملك إمكانيات مالية للعيش أقل من 2 دولار في اليوم.

4 -نقص تكاليف الدولة خاصة في بعض الميادين مثل: الصحة، التعليم، التكوين، السكن، ....، إلخ، وهذا ما أدى إلى ظهور بعض المشاكل وخاصة بعض الأمراض على مستوى القطر الوطني.

5 -غلق بعض المؤسسات الاقتصادية الذي أدى إلى تسريح العمال (حوالي 600 ألف عامل تم تسريحهم) وهذا ما زاد من حدة البطالة في الجزائر.

ويجب أن نشير أن هذا التقييم كان منتظرا من خلال الشروع في الإصلاحات الاقتصادية بحيث أن هذه السلبيات أو الإيجابيات هي متوقعة بعد كل إصلاح، لكن يبقى على الدولة الجزائرية كيفية التعامل مع هذه النقاط (السلبية والإيجابية) وذلك لمواجهة التحديات المستقبلية علما أن الاقتصاد الجزائري يشرع في الدخول إلى المنافسة الدولية العالمية باستعمال بعض الوسائل مثل: الشراكة الأورو متوسطية، السوق المغاربية، أو التكتلات الإقتصادية الأخرى.